

السيّل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار

وعن علي وابن مسعود وعائشة وعبدالله بن عمرو عند الدارقطني من طرق كلها ضعيفة وأما قوله إلا لتعيين جهاد الخ فلكون هذه الأمور قد تضيقت وتعين القيام بها ولكنه إما يستقيم هذا على تقدير أن الحج لم يتضيق عليه فإن كان قد تضيق عليه كما تضيقت فوجه تقديم الجهاد أن مصلحته عامة ووجه تقديم القصاص والدين أنه حق لآدمي قد تعلق بمن أراد الحج ويخشى فوته بعروض عارض له من موت أو نحوه ووجه تقديم النكاح أنه إذا خشي الوقوع في المعصية كان ذلك متعيناً عليه وأما كونه يائماً إذا قدم الحج على هذه الأمور فلأنه قد اخل بما يجب عليه تقديمه وكان ائمة لذلك ولا يستلزم هذا الاثم عدم صحة حجة لأن متعلق الاثم هو أمر غير الحج قوله وهي صحة يستمسك معها قاعدة أقول هذا لا بد منه والا كان من لا يقدر على الاستمسك معذوراً عن الحج بنفسه ويجوز له الاستنابة كما تقدم وقد تقدم تفسيره A للاستطاعة وهو لا ينافي هذا لأن من لا يستمسك على الراحلة لا ينفعه وجودها وهكذا قوله وأمن فوق معتاد الرصد لأن من كان خائفاً على نفسه أو ماله لا يجوز له أن يقدم على ما يخشى منه التلف أو الضرر في البدن أو المال ويدل على ذلك الأدلة الكلية والجزئية من الكتاب والسنة وهكذا كفايته ذهاباً وإياباً وكفاية من يحتاج إليه في سفره وكفاية أهله حتى يعود لأنه إذا لم يكن كذلك فقد ضيع نفسه وأهله وهو مخاطب بحفظ نفسه والقيام بمؤنة أهله ثم ذكر المتاع والرحل وهو موافق لتفسير الاستطاعة الذي تقدم وأما أجرة الخادم لمن اعتاده وعجز عن القيام بمؤنة نفسه فذلك من كمال الاستطاعة